RULES FOR GUARANTEEING THE UNIFORM APPLICATION OF VIENNA CONVENTION FOR INTERNATIONAL SALE OF GOODS 1980 AND FILL THE GAPS OF ITS PROVISIONS

Safaa Taqi ABD NOOR ¹

Prof. Dr, Mustansiriya University, Iraq

Asmaa Dawood SALMAN ²

Researcher, Dewan Al-Waqf Al-Sonny, Iraq

Abstract

Vienna Convention arises many argumentative legal issues, which made the scholars deeply study its controversies, and the courts are conflicted in applying some of its provisions, and led to the necessity of researching in this convention due to the importance of this research paper which submitting good knowledge in relation with the application of Vienna Convention internationally, shows the fundamentals that should be taken in account, and it will provide a practical tool to the specialized people shows the valuable legal approaches in the way of applying some the convention's provisions. The purposes of this article fall under showing the mechanism of achieving the uniform application of Vienna Convention's provisions and knowing the effective factors in fostering the uniform application of its provisions. In addition, showing the mechanism of filling the gaps in its provisions, as well as, knowing the different judicial decisions in countries concerning the uniform application of the convention or gap filling.

Key words: CISG, Uniform application of CISG, Gap-Filling Under CISG.

<http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.12.4>

¹ safaast@yahoo.com, <https://orcid.org/0000-0002-7689-1909>

² asmadaod754@gmail.com, <https://orcid.org/0000-0002-1447-3496>

قواعد ضمان وحدة تطبيق نصوص اتفاقية فيينا للبيع الدولي للبضائع 1980 وسد النقص الحاصل في نصوصها

صفاء تقي العيساوي

أ. د ، الجامعة المستنصرية، العراق

أسماء داود سلمان العبيدي

الباحث، ديوان الوقف السني، العراق

الملخص

تعد اتفاقية فيينا من الاتفاقيات التي اثارت الكثير من القضايا القانونية المثيرة للجدل التي جعلت الكتاب يتعمقون في دراسة خلافاتها، والمحاكم تتضارب في تطبيق بعض أحكامها، مما أدى إلى ضرورة البحث في هذه الاتفاقية لما في هذا البحث من أهمية تدرج في تقديم معرفة جيدة فيما يتعلق بتطبيق اتفاقية فيينا على الصعيد الدولي وبيبين للمهتمين من القانونيين الأساسيات التي يجب مراعاتها عند التعامل مع الاتفاقية وسوف يوفر البحث اداة عملية لأصحاب الشأن تبين اهم التوجهات القانونية الغالبة في طريقة تطبيق بعض نصوص الاتفاقية. إذ إن أهداف هذا البحث تدرج في بيان آلية تحقيق التطبيق الموحد لنصوص اتفاقية فيينا والتعرف على العوامل المؤثرة في تعزيز التطبيق الموحد لنصوصها، بالإضافة إلى بيان آلية سد النقص الحاصل في نصوص الاتفاقية، وكذلك التعرف على القرارات القضائية المختلفة في الدول فيما يتعلق بالتطبيق الموحد للاتفاقية أو سد النقص الحاصل في نصوصها.

الكلمات المفتاحية: اتفاقية فيينا، التطبيق الموحد لاتفاقية فيينا، سد النقص في اتفاقية فيينا.

المقدمة:

تنص الفقرة 2 من المادة 7 من اتفاقية فيينا على أنه: (المسائل التي تتعلق بالموضوعات التي تناولها هذه الاتفاقية والتي لم تحسمها نصوصها، يتم تنظيمها وفقاً للمبادئ العامة التي أخذت بها الاتفاقية، وفي حالة عدم وجود هذه المبادئ، تسري أحكام القانون الواجب التطبيق وفقاً لقواعد القانون الدولي الخاص). تبين هذه المادة الآلية التي يجب اتباعها في حال وجود مشكلة لم تعالجها الاتفاقية بنص صريح. إذ تبين هذه الفقرة في حال وجود مشكلة لم تعالجها الاتفاقية بنص صريح فإنه يتم اللجوء إلى المبادئ العامة التي تستند إليها الاتفاقية. أما في حال عدم توافر مبدأ يعالج المشكلة المعنية. في هذه الحالة حوّلت المادة بأنه يتم اللجوء إلى القانون المحلي الواجب التطبيق وفقاً للقانون الدولي الخاص (Schlechtriem and Butler, 2009).

إن اتفاقية فيينا جعلت الكتاب يتعمقون في دراسة خلافاتها والمحاكم تتضارب في طريقة تطبيق بعض أحكامها (عطية، 2015)؛ لذلك تضمنت الاتفاقية بعض الأحكام العامة التي تبين الآلية التي يجب اتباعها عند تفسير نصوصها من قبل المحاكم، وهذا بدوره يساهم في تحقيق الهدف الذي تسعى إليه الاتفاقية وتجنب مشكلة تضارب الأحكام القضائية في شأنها (عثمان، 2005). إذ إن الفقرة 1 من المادة 7 من اتفاقية فيينا تنص على أنه: (يراعى في تفسير هذه الاتفاقية صفتها الدولية وضرورة تحقيق التوحيد في تطبيقها كما يراعى ضمان احترام حسن النية في التجارة الدولية). ويظهر من نص ديباجة اتفاقية فيينا أنها تسعى إلى "اعتماد قواعد موحدة تنظم عقود البيع الدولي للبضائع وتأخذ في الاعتبار مختلف النظم الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، من شأنه أن يساهم في إزالة الحواجز القانونية في مجال التجارة الدولية وأن يعزز تنمية التجارة الدولية" (الصغير، 2001).

وبذلك فإن اتفاقية فيينا جاءت نتيجة دراسات دولية واسعة ومحاولات لتقريب وجهات النظر واختيار حلول موحدة تلائم التجارة الدولية (شهاب، 2007)، ومن هذه الأحكام هي المادة (7) من اتفاقية فيينا التي تتضمن المبادئ التي يجب مراعاتها عند تفسير وتطبيق الاتفاقية (عثمان، 2005). بعد هذه المقدمة فإن هذا المبحث مقسم إلى مبحثين على الشكل التالي:

- المبحث الأول: ضمان وحدة التطبيق.
- المطلب الأول: الصفة الدولية.
- المطلب الثاني: رفع التعارض وإزالة الغموض بين نصوص الاتفاقية.
- المبحث الثاني: قواعد سد النقص في نصوص اتفاقية فيينا.
- المطلب الأول: سد النقص بالطرق الداخلية في اتفاقية فيينا.
- المطلب الثاني: سد النقص بالطرق الخارجية في اتفاقية فيينا.

المبحث الأول:

ضمان وحدة التطبيق

لبيان القواعد التي تضمن التطبيق الموحد للاتفاقية. تأتي الصفة الدولية في المقام الأول؛ وذلك لأن اتفاقية فيينا تتعامل مع موضوع دولي معقد وتهدف إلى معالجته وتنظيمه بطريقة موحدة على الصعيد الدولي. ومن الأمور التي يجب معالجتها لضمان التوحيد هي مشكلة التعارض والغموض بين نصوص الاتفاقية التي قد تؤدي إلى تفسيرات وتطبيقات مختلفة من قبل المحاكم وهيئات التحكيم الدولية. وعليه ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين يتضمن المطلب الأول الصفة الدولية ويتناول المطلب الثاني كيفية رفع التعارض والغموض بين أحكام الاتفاقية.

المطلب الأول:

الصفة الدولية

تعاني القوانين التجارية المحلية الكثير من الخلافات في النهج والمفهوم المعتمد. وعليه كانت اتفاقية فيينا الحل الأمثل؛ وذلك لأنها جاءت بقواعد مترابطة من أجل تنظيم التجارة الدولية، والحد من المشكلات والعقبات التي تشكل عائقاً أمام سير المعاملات التجارية الدولية. إذ تؤكد الاتفاقية على ضرورة تطبيق أحكامها بشكل موحد في جميع المحاكم وهيئات التحكيم الدولية. ومع ذلك فإنه تنشأ دوماً نزاعات تتعلق بتفسير وتطبيق الاتفاقية (Komarov, 2005).

تعد اتفاقية فيينا نتاج لتعاون الكثير من الدول التي لها خلفيات قانونية مختلفة ومتنوعة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاتفاقية تنظم موضوعاً دولياً معقداً بشكل يتسق مع المتطلبات والاحتياجات الدولية المعاصرة. لذلك فإنه عند تفسير نصوص الاتفاقية يجب الأخذ بالاعتبار طابعها الدولي؛ لأن هذا ضروري لنجاحها (Felemegas, 2007)، وليس طابع محلي الذي قد يؤدي إلى تفسيرات متضاربة لنصوص الاتفاقية، وهذا ما بينته الفقرة (1) من المادة (7) من اتفاقية فيينا (الصغير، 2001). والذي يميز هذه المادة أنها تضع نهج حديث يمنع اللجوء إلى القانون المحلي عند تفسير نصوص الاتفاقية، وهذا بدوره يلبي مقتضيات التجارة الدولية. وعليه فإنه عند تفسير جميع أحكام الاتفاقية يجب الرجوع إلى القاعدة التي وضحتها المادة (7) أعلاه (Komarov, 2005).

إن اتفاقية فيينا جاءت بهدف الحفاظ على التوحيد في تفسير وتطبيق الاتفاقية وتعزيزه. إذ يؤكد التاريخ التشريعي للاتفاقية فيينا بأنه يجب عدم تفسيرها وفقاً للمفاهيم المعتمدة في النظام القانوني المحلي، وإن الإشارة إلى الصفة الدولية للاتفاقية جاءت لمنع اللجوء الواسع إلى القانون المحلي في تفسيرها (محاسنة، 2011). على الرغم من تبني الكثير من الدول للاتفاقية على أنها قانون محلي إلا أن ذلك لم ينتزع منها صفتها الدولية (Felemegas, 2007).

إن اتفاقية فيينا تتبنى مفهوماً واحداً وموحداً من أجل تحقيق التطبيق الموحد للاتفاقية. ولا يعود ذلك إلى صفتها الدولية فقط، وإنما لتعزيز تطبيقها الموحد أيضاً. وهذا بدوره يؤدي إلى إزالة العقبات القانونية أمام التجارة الدولية؛ لأنه يأخذ في الاعتبار مختلف النظم الاجتماعية والاقتصادية والقانونية. وعليه يمكن القول إن مراعاة الصفة الدولية في تفسير الاتفاقية والتوحيد في تطبيقها، هما وجهان لعملة واحدة. إذ إن التفسير الدولي للاتفاقية مهم لتحقيق التوحيد في تطبيقها. وبالمثل فإن تحقيق التوحيد في تطبيق الاتفاقية أمر ضروري للمحافظة على صفتها الدولية (Felemegas, 2007).

ذكرت المحكمة الابتدائية الفيدرالية في شرق ولاية لويزيانا في الولايات المتحدة أن اتفاقية فيينا تفرض واجباً على المفسر سواء كان قاضياً أو محكماً بمراعاة صفتها الدولية وتعزيز تطبيقها الموحد ("Case No. 418, 1999 CLOUT").

من أجل الوصول إلى تفسير دولي صحيح للاتفاقية، فإنه عند تفسير أي نص من نصوص اتفاقية فيينا يجب النظر إلى الغرض الأساس منه إلى جانب الأغراض الأساسية للاتفاقية. ويجب الابتعاد عن التفسير النحوي الضيق لتلك النصوص (Sollund, 2007)؛ لأن المبادئ الأساسية توفر تفسيراً أكثر دقة لأحكام الاتفاقية (Koneru, 1997).

إذ يمكن إيجاد المبادئ الأساسية التي تستند إليها الاتفاقية في نص الاتفاقية نفسها أو من خلال وثائق التاريخ التشريعي لها أو مصادر أخرى. في حالة عدم إيجاد بعض المبادئ بشكل صريح في الاتفاقية، فيجب مراعاة الهدف العام من الاتفاقية وصفتها الدولية عند البحث عن تلك المبادئ (Sollund, 2007).

ومن السبل المتبعة في تفسير وتطبيق الاتفاقية، هي اللجوء إلى السوابق القضائية أو قرارات التحكيم التي صدرت من محاكم الدول أو من هيئات التحكيم الدولية والنظر في كيفية التي تم تفسير وتطبيق أحكام الاتفاقية فيها. والتي بدورها تؤدي إلى تسهيل مهمة التطبيق الموحد للاتفاقية على المحاكم. وهذا أدى إلى تشجيع المحاكم في مختلف البلدان من الاستفادة

من الخبرة العملية في تطبيق الاتفاقية من السوابق القضائية لمحاكم الدول الأخرى أو القرارات التحكيم الدولية (Komarov, 2005).

على سبيل المثال، أقرت محكمة بافيا الإيطالية بأنه على القاضي عند تفسير وتطبيق اتفاقية فيينا أن يأخذ في الاعتبار السوابق القضائية الأجنبية وإن لم تكن ملزمة، وذلك وفقاً لنص الفقرة (1) من المادة (7) من اتفاقية فيينا (Tribunale Di Pavia, 2000). على الرغم من أن هذا الإقرار يبين عدم الزامية السوابق القضائية الأجنبية ولكن يمكن عدّها كدليل إرشادي تبيّن مواقف المحاكم الأجنبية وتفسيراتها لنصوص الاتفاقية من أجل تحقيق التوحيد في تطبيق الاتفاقية من خلال مراعاة صفاتها الدولية.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه عند تفسير اتفاقية فيينا من الضروري أن يؤخذ في الاعتبار أن الاتفاقية جاءت بمثابة حل وسط بين مختلف الآراء والتوجهات القانونية والاجتماعية والاقتصادية للدول (Sollund, 2007). ويمكن أن تكون القضية السويسرية مثالا جيدا تبيّن كيفية التعامل مع مشكلة مراعاة الصفة الدولية في حالة وجود تعارض في التفسيرات الدولية.

إذ أبرم بائع منتجات طبية إيطالي عقد بيع مع مشتري سويسري. تم الاتفاق بموجب العقد بأن يقوم البائع ببيع كمية من المنتجات الطبية للمشتري. بعد استلام المشتري للبضاعة قام بإعادة بيعها لمستشفى سويسري. رفضت المستشفى قبول البضاعة بسبب عدم مطابقتها للموصفات. وامتنع المشتري السويسري عن دفع ثمن البضاعة للبائع. على أثر ذلك رفع البائع دعوى على المشتري. وأمرت المحكمة الابتدائية السويسرية المشتري بدفع الثمن.

وعند الاستئناف لدى محكمة كانتون لوسيرن العليا السويسرية، أكدت حكم المحكمة الابتدائية بالإشارة إلى نص الفقرة (1) من المادة (39) من اتفاقية فيينا التي تنص على: (يفقد المشتري حق التمسك بالعيب في مطابقة البضائع إذا لم يخطر البائع محددًا طبيعياً العيب خلال فترة معقولة من اللحظة التي اكتشف فيها العيب أو كان من واجبه اكتشافه). وبما أن الاتفاقية تتطلب مراعاة الصفة الدولية لها لتحقيق التوحيد في تطبيقها وفقاً للفقرة (1) من المادة (7) من اتفاقية فيينا. وجدت المحكمة أن هناك تفسيرات دولية مختلفة لمعيار "الفترة المعقولة" للإخطار بعدم مطابقة البضاعة في نص المادة أعلاه.

إذ وجدت في سوابق قضائية لمحاكم الولايات المتحدة وهولندا اعتبرت الفترة المعقولة للإخطار هي أقل من سنة وفي سوابق قضائية لمحكمة المانية اعتبرت ثمانية أيام كحد أقصى. ونتيجة لهذه التعارضات بين التفسيرات الدولية. رأت المحكمة أنه يستلزم إيجاد التوازن بين هذه التفسيرات. وبذلك أقرت المحكمة أن الفترة المعقولة للإخطار هي شهر واحد. بناء على ذلك أمرت المحكمة أنه على المشتري دفع الثمن؛ لأنه قام بإخطار البائع بعدم المطابقة بعد ثلاثة أشهر (CLOUT, Case No. 192, 1997).

المطلب الثاني:

رفع التعارض وإزالة الغموض بين نصوص الاتفاقية

المقصود بالتعارض هو وجود تناقض بين نصوص القواعد القانونية المنظمة لمسألة معينة. إذ تنص قاعدة قانونية على أمر وتنص قاعدة أخرى على أمر يتعارض مع ما تنص عليه الأولى. مما يؤدي إلى الجمع بين الأحكام أو ترجيح أحدها على الآخر (منصور، 2010).

تتناول الاتفاقية في الجزء الثاني الأحكام التي تنظم تكوين عقد البيع ومنها الفقرة (1) من المادة (14) من اتفاقية فيينا إذ تنص على: (يعتبر إيجاباً أي عرض لإبرام عقد إذا كان موجهاً إلى شخص أو عدة أشخاص معينين، وكان محدداً بشكل كاف وتبين منه اتجاه قصد الموجب إلى الالتزام به في حالة القبول. ويكون العرض محدداً بشكل كاف إذا عين البضائع وتضمن صراحة أو ضمناً تحديداً للكمية والتمن أو بيانات يمكن بموجبها تحديدهما). إذ يظهر من نص الفقرة أنها تتطلب أن يكون الثمن محدداً بشكل صريح أو ضمناً وليس مفتوحاً. فلم ينجح وفد الولايات المتحدة في تغيير صيغة هذه الفقرة لصالح العقود ذات الثمن المفتوح. ولكن تم التوصل إلى حل من خلال إدراج المادة (55) إلى نصوص الاتفاقية التي تنص على: (إذا انعقد العقد على نحو صحيح دون أن يتضمن، صراحة أو ضمناً، تحديداً لثمن البضائع أو بيانات يمكن بموجبها تحديده يعتبر أن الطرفين قد أحالا ضمناً في حالة عدم وجود ما يخالف ذلك، إلى السعر الاعتيادي الموجود وقت انعقاد العقد بالنسبة لنفس البضائع المبيعة في ظروف مماثلة في نفس النوع من التجارة). وتبين نص هذه المادة أن العقد يكون مبرماً بشكل صحيح رغم أن الثمن غير محدد بشكل صريح أو ضمناً (Garro, 1989). وهذا خلق تعارض مع ما تنص عليه القاعدة في الفقرة (1) من المادة (14) من اتفاقية فيينا (Maggi, 2004).

وعليه ثار اختلاف في الرأي حول ما اذا كان يجب قراءة الفقرة (1) من المادة (14) من اتفاقية فيينا بمفردها أو بالاقتران مع المادة (55) من اتفاقية فيينا (عثمان، 2005). هناك اتجاهان في هذا الصدد، الاتجاه الأول يبين امكانية قراءة المادتين معا. يبين هذا الاتجاه أنَّ المادتين تنظمان مسائل مختلفة. إذ تتناول المادة (14) من اتفاقية فيينا تفسير الإيجاب لإبرام عقد فيما اذا كان يشكل عرض محدد بما فيه الكفاية ام لا، ولا تتناول مسألة صحة عقد نافذ لم يتم تحديد الثمن فيه. أما المادة (55) من الاتفاقية فإنها تتناول تنظيم العقود المبرمة التي لم يحدد فيها الثمن صراحة أو ضمنا (Maggi, 2004).

وهناك رأي مقارب لرأي هذا الاتجاه من ناحية قراءة المادتين جنبا إلى جنب. إذ يبين الرأي بأنه عندما تكون الدول المتعاقدة ملتزمة بجميع اجزاء الاتفاقية. أي أنها لم تبد تحفظها بموجب الفقرة (1) من المادة (92) من الاتفاقية، على الجزء الثاني المتعلق بتكوين عقد البيع الذي يتضمن المادة (14) من الاتفاقية. هنا يجب قراءة المادة (14) جنبا إلى جنب مع المادة (55) من اتفاقية فيينا. أي إذا كان الإيجاب يفقد عوامل تحديد الثمن فنلجئ إلى القاعدة المنصوص عليها في المادة (55) من الاتفاقية، وهي بتحديد الثمن بالسعر الاعتيادي الموجود في السوق (شفيق، 1980).

أما الاتجاه الثاني يبين قراءة المادتين بشكل منفصل عن بعضهما. وذلك يستند الاتجاه الثاني إلى سبب وهو وجود التعارض بين المادتين (55) و (14) من اتفاقية فيينا. إذ إنه لا يمكن إبرام عقد دون تحديد الثمن بشكل كافي وفقا للفقرة (1) من المادة (14) من اتفاقية فيينا، عكس ما تبينه المادة (55) من الاتفاقية وهو وجود عقد صحيح دون تحديد الثمن فيه. و انضم هذا الرأي إلى آراء الآخرين الذين يرون ان المادة (55) تقع في الجزء الثالث من الاتفاقية الذي ينظم التزامات البائع والمشتري؛ لذلك فإنها تطبق فقط عندما يكون هناك دول أعلنت تحفظها من تطبيق الجزء الثاني من الاتفاقية الذي ينظم أحكام تكوين عقد البيع والذي يضم المادة (14) (Maggi, 2004).

كما يبدو أنَّ الاتجاه الأول هو الاقرب إلى الصواب؛ لأنَّ المادتين تنظمان مسائل مختلفة ولا وجود للتعارض. كما تبين ان المادة (14) تنظم المسائل المتعلقة بالإيجاب والقبول وليس العقود ذات الثمن المفتوح المبرمة بين الأطراف والمتفق على الالتزام بها التي تتناولها المادة (55) من الاتفاقية.

في حين أنَّ الفقرة (1) من المادة (14) من اتفاقية فيينا تلزم بأن يكون الثمن محددا بشكل صريح أو ضمني. فإنَّ السؤال الذي يطرح هنا هو هل أنَّ عقد البيع الذي تحكمه الاتفاقية يكون صحيحا اذا لم يحدد فيه الثمن؟

ان المادة (14) من اتفاقية توفر المعايير التي يكون فيها العرض صحيح لإبرام عقد بيع ومنها تحديد الثمن بشكل كافي (Mistelis, 2005). يمكن الإشارة إلى القضية الالمانية إذ كان هناك عقد بيع بين بائع الماني ومشتري سويسري. وكان محل العقد هو اجهزة تصوير الفيديو وغيرها من الاجهزة الكهربائية. لم يتم ذكر الثمن في العقد ومع ذلك رأت محكمة دارمشتات المحلية في المانيا أنَّ الطرفين اتفقا صراحة على الثمن من خلال تبادل الجداول الحسابية والموافقة على الفواتير من قبل البائع دون اعتراض (2000 "CLOUT Case No. 343").

أما بالنسبة للمادة (55) من اتفاقية فيينا فإنها جاءت لسد الفجوة في العقود التي لم يتم تحديد الثمن فيها. وذلك لتحديد الثمن عند عدم وجود اتفاق صريح أو ضمني فيما يتعلق بالثمن في العقد الصحيح المبرم بين الأطراف. ويكون ذلك بإحالة تحديد الثمن إلى السعر الاعتيادي الموجود وقت انعقاد العقد بالنسبة لنفس البضائع المباعة في ظروف مماثلة في نفس النوع من التجارة. إذ تؤدي بدورها إلى السماح بإبرام عقود دون تحديد الثمن في العقد (Mistelis, 2005).

بعد تناول جزئية التعارض في الاتفاقية سيتم تناول الجزئية الثانية من هذا الفرع، ألا وهي إزالة الغموض في نصوص الاتفاقية. إذ إنَّ الغموض يعني أنَّ المصطلحات أو العبارات في النص تحمل أكثر من معنى (منصور، 2010). إذ إنَّ اتفاقية فيينا تحتوي على العديد من الجزئيات الغامضة التي تحتاج إلى تفسير سليم. هذا الغموض ناتج عن محاولة الاتفاقية بأن تكون حلا وسطا بين آراء الدول المختلفة (Jiang). وإزالة الغموض فإنه يجب اولا البحث داخل اركان الاتفاقية، فإنَّ تعذر العثور على تفسير ملائم فيجب الاستعانة بالمصادر الخارجية كالأعمال التحضيرية للاتفاقية وكذلك الاتفاقيات ذات الصلة بالاتفاقية. وهذا لا يمنع مقارنة معنى المصطلحات مع القانون المحلي لان قد تتطابق (الصغير، 2001).

إنَّ الفقرة (2) من المادة (16) من اتفاقية فيينا تتناول الحالات التي لا يجوز فيها الرجوع عن الإيجاب ففي البند (أ) من نفس الفقرة الذي ينص على: (إذا تبين منه انه لا رجوع عنه، سواء بذكر فترة محددة للقبول أو بطريقة أخرى). ان الغموض في هذا البند هو انه يبين ان العرض قابل للقبول في الفترة المحددة، ولكنه لم يبين صراحة فيما اذا كان العرض قابل للإلغاء قبل المدة المحددة (Gillette and Scott, 2005).

إذ إنّ البلدان التي تتبنى القانون الأنجلوساكسوني تعتبر الإيجاب الذي يشكل عرضاً قابلاً للإلغاء إلى الوقت الذي يتم فيه القبول. عكس الدول التي تتبنى القانون اللاتيني التي تعتبر العرض المحدد بمدة لا يمكن الغائه لحين انتهاء المدة المحددة. لم تتوصل الدول إلى حلّ هذا الاختلاف وتركت المادة كما منصوص عليها (Gillette and Scott, 2005).

ثم جعلت القاعدة العامة تخضع لاستثنائيين: الأول تم توضيحه في البند (أ) من الفقرة (2) من المادة (16) من الاتفاقية وهنا أخذت بنظم القانون اللاتيني، والثاني أي المادة (16) من الفقرة (2) من البند (ب) من الاتفاقية في بلدان القانون اللاتيني لا ينطبق إلا إذا كان الموجب له يحتاج إلى وقت للتحقيق فيما إذا كان ينبغي عليه قبول العرض أم لا (Felemegas, 2007).

المبحث الثاني:

قواعد سد النقص في نصوص اتفاقية فيينا

يقصد بالنقص خلو النص أو أن يغفل النص حكم حالة كان يجب أن يتناولها بالحكم (البكري وبشير، 2019). ويشترط لسد النقص في النصوص أن يتعلق الأمر بمسألة متعلقة بالموضوعات التي تناولتها الاتفاقية ولم تحسمها نصوصها (الصغير، 2001)، ولبيان المسائل التي تحكمها الاتفاقية فإن المادة (4) من اتفاقية فيينا تنص على أنه: (يقتصر تطبيق هذه الاتفاقية على تكوين العقد والحقوق والالتزامات التي ينشأها هذا العقد لكل من البائع والمشتري. وفيما عدا الأحوال التي يوجد في شأنها نص صريح مخالف في هذه الاتفاقية، لا تتعلق هذه الاتفاقية بوجه خاص بما يلي: (أ) صحة العقد أو شروطه أو الأعراف المتبعة في شأنه؛ (ب) الآثار التي قد يحدثها العقد في شأن ملكية البضائع المبيعة). يتبين من نص هذه المادة أن اتفاقية فيينا تحكم الموضوعات المتعلقة بتكوين العقد وحقوق والتزامات البائع والمشتري الناشئة عن العقد فقط، وأن الاتفاقية لا تحكم الموضوعات المتعلقة بصحة العقد أو تأثيره على ملكية البضائع (Honnold and Flechtner, 2009). إذ إن الفقرة 2 من المادة 7 من اتفاقية فيينا تشكل الأساس لسد الفجوات فيها. (Schlechtriem and Schwenzer, 2016).

وعليه ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين، يتناول المطلب الأول سد النقص بالطرق الداخلية في اتفاقية فيينا ويتناول المطلب الثاني سد النقص بالطرق الخارجية في اتفاقية فيينا.

المطلب الأول:

سد النقص بالطرق الداخلية في اتفاقية فيينا

عند وجود فجوة داخلية فإنه يجب سدها وفقاً للمبادئ العامة التي تستند إليها الاتفاقية. إذ إن إيجاد مبدأ مناسب لسد الفجوة يجعل من السهل التعامل معها على أنها فجوة داخلية وليست خارجية (Schwenzer, Atamer, and Butler, 2014). ومع ذلك فإنه قبل اللجوء إلى المبادئ العامة يجب التأكد من إمكانية حل المسألة من خلال تفسير نوايا الأطراف، أو من خلال التعاملات السابقة بين الأطراف التي انشأت عادات ملزمة بينهم، أو من خلال التفسير الواسع لنصوص الاتفاقية، وكذلك من خلال القياس (Schlechtriem and Schwenzer, 2016).

فيما يتعلق بنوايا الأطراف فإن الفقرة (1) من المادة (8) من اتفاقية فيينا تنص على أنه: (في حكم هذه الاتفاقية تفسر البيانات والتصرفات الصادرة عن أحد الطرفين وفقاً لما قصده هذا الطرف متى كان الطرف الآخر يعلم بهذا القصد أو لا يمكن أن يجهله) وتنص الفقرة (2) من نفس المادة على أنه: (في حالة عدم سريان الفقرة السابقة، تفسر البيانات والتصرفات الصادرة عن أحد الطرفين وفقاً لما يفهمه شخص سوي الإدراك ومن نفس صفة الطرف الآخر إذا وضع في نفس الظروف). إذ تستخدم هذه المادة لتفسير البيانات والتصرفات الصادرة من الأطراف المتعلقة بتنفيذ وتكوين وفسخ العقد وغيرها من الأمور الأخرى المتعلقة بالعقد (Buga, 2009)، فعلى سبيل المثال، قد تكون هناك التزامات إضافية للبائع تستند إلى الاتفاق الصريح أو الضمني للأطراف فيما يتعلق بتخزين البضاعة أو تسليم قطع الغيار أو توفير معلومات متعلقة بالبضاعة وغيرها (Schlechtriem and Schwenzer, 2016). وعليه فإنه في حالة وجود فجوة في الاتفاقية في مسألة قد نظمها أطراف العقد فيما بينهم صراحة أو ضمناً فيمكن سدها من خلال تفسير بياناتهم وفقاً للمادة (8) من اتفاقية فيينا.

وفيما يتعلق بالتعاملات السابقة بين الأطراف فإنه وفقاً للفقرة (1) من المادة (9) من اتفاقية فيينا تعد الأعراف والممارسات التجارية بين الأطراف ملزمة لهم (Ferrari, Flechtner and Brand, 2004)، إذ تنص على أنه: (يلتزم الطرفان بالأعراف التي اتفقا عليها وبالعادات التي استقرَّ عليها التعامل بينهما). وعليه فإنه عند وجود فجوة في الاتفاقية فإنه يجب النظر أيضاً إلى الممارسات التجارية بين الأطراف فقد تكون هناك بعض الممارسات التي تؤدي إلى التزامات إضافية، وبالتالي يمكن من خلالها سد بعض الفجوات.

وفيما يتعلق بالتفسير الواسع لأحكام اتفاقية فيينا. فإن هناك بعض المسائل لم تتناولها الاتفاقية بشكل صريح ولكن يمكن حلها من خلال التفسير الواسع لنصوصها ومصطلحاتها القانونية وغير قانونية. إذ يؤدي التفسير الواسع إلى توسيع نطاق تطبيق أحكام الاتفاقية لحل بعض المسائل غير المحسومة بشكل صريح فيها (Schlechtriem and Schwenzer, 2016). وعليه فإنه يجب النظر في إمكانية حل المسألة من خلال التفسير الواسع لنصوص الاتفاقية.

اما بالنسبة لسد الفجوات عن طريق القياس وهو اعطاء حالة غير منصوص على حكمها حالة منصوص عليها لتمتثل الحالتين واتحاد العلة بينهما (محيو ومنصور، 2010) وكمثال على القياس، فإن المادة (13) من اتفاقية فيينا تنص على أنه: (يشمل مصطلح "كتابة"، في حكم هذه الاتفاقية، الرسائل البرقية والتلكس)، وبسبب التطور التقني وان الرسائل البرقية والتلكس قد عفى عليها الزمن، فإنه يمكن تطبيق هذه المادة عن طريق القياس على الاعلانات التي تتم عن طريق الفاكس أو البريد الالكتروني في حالة امكانية طباعتها (Schlechtriem and Butler, 2009) وعليه فإن مصطلح "كتابة" في اتفاقية فيينا يشمل رسائل البريد الالكتروني والفاكس.

وكذلك يمكن الإشارة إلى قضية نمساوية، إذ رفع المدعي (جمعية المستهلكين) دعوى على المدعى عليه (البائع)، بسبب ان البائع قد خلق انطباع لدى أحد المستهلكين بأنه سوف يدفع له مكافئة قيمتها 49700 شلن نمساوي نقدا عند شراء البضاعة، ولكن لم ينفذ البائع التزامه عند مطالبته. بالتالي رأت المحكمة الاتحادية العليا النمساوية بأن المسألة في هذه القضية تتعلق بتحديد مكان دفع ثمن المكافئة. على الرغم من أن اتفاقية فيينا لم تنظم مسألة مكان تنفيذ الالتزامات الاضافية المرتبطة بالعقد كالمكافأة، انما فقط نظمت مسألة مكان دفع ثمن البضاعة في البند (أ) من الفقرة (1) من المادة (57) من اتفاقية فيينا إذ تنص على أنه: (إذا لم يكن المشتري ملزماً بدفع الثمن في مكان معين وجب عليه أن يدفعه إلى البائع: (أ) في مكان عمل البائع). رأت المحكمة انه من المبرر تطبيق هذه المادة على الالتزامات التعاقدية الاخرى عن طريق القياس لحل مسألة تحديد مكان اداء الالتزام المتمثل بدفع ثمن المكافئة. فقررت المحكمة أن مكان الأداء هو مكان عمل المدعي عليه (Federal Supreme Court Of Austria, 2002)

بناء على ما تقدم فإن سد فجوة داخلية من خلال الطرق المذكورة أعلاه، فإنه يتوجب اللجوء إلى المبادئ العامة التي تستند إليها اتفاقية فيينا لسدها. فيما يلي سيتم بيان أهم هذه المبادئ مع السوابق القضائية:

أولاً: مبدأ استقلالية الأطراف.

وفقا لاتفاقية فيينا فإن استقلالية الأطراف تنسجم في مفهوم ان الأطراف تمتلك الحق في استبعاد تطبيق الاتفاقية أو تعديل أحكامها والحق في تحديد بنود العقد وكذلك امكانية إبرام العقد بالشكل الذي يناسبهم سواء كان بشكل كتابي أو شفوي، وكذلك الحق في توقيع العقد من عدمه (GÜL, 2016).

يمكن إيجاد هذا المبدأ ضمناً في بعض نصوص الاتفاقية، مثل المادة (6) من اتفاقية فيينا إذ تنص على أنه: (يجوز للطرفين استبعاد تطبيق هذه الاتفاقية، كما يجوز لهما... مخالفة نص من نصوصها أو تعديل آثاره) والمادة (11) من اتفاقية فيينا تنص على أنه: (لا يشترط ان يتم انعقاد عقد البيع أو إثباته كتابة، ولا يخضع لأي شروط شكلية) وكذلك المادة (9) من اتفاقية فيينا التي تسمح للأطراف بالالتزام بالأعراف والعادات التي اتفقا عليها (Sica, 2006)

يمكن الإشارة إلى القضية البلجيكية التي استندت فيها محكمة الاستئناف البلجيكية (خنت) على مبدأ استقلالية الأطراف. إذ جرت مفاوضات بين البائع البلجيكي والمشتري الفرنسي تتعلق بإنتاج وتوريد أجهزة استدعاء. وأعرب الطرفان عن نواياهم في وثيقة مكتوبة على أن الاتفاق النهائي سيتم التوصل إليه بعد مفاوضات لاحقة. الجدير بالذكر أن الوثيقة تضمنت كمية البضاعة التي سوف يشتريها المشتري، والمدة الزمنية لتسليمها وثمانها. ولكن نشأ نزاع بين الطرفين خلال المفاوضات اللاحقة. إذ أنكر المشتري وجود أي اتفاق مع البائع. وعلى إثره رفع البائع دعوى مطالبا فيها بدفع ثمن الأجهزة وإلزام المشتري باستلام البضاعة. رأت محكمة الاستئناف البلجيكية (خنت) أن الجزء الثاني من اتفاقية فيينا يتناول تكوين العقد إذ يستلزم وجود إيجاب وقبول. ومع ذلك، ذكرت المحكمة بأن الأطراف يمكنهم التوصل لاتفاق تدريجي من خلال المفاوضات دون وجود إيجاب وقبول واضحين، وذلك وفقاً لمبدأ استقلالية الطرفين الوارد في المادة (6) من اتفاقية فيينا. إذ عدت وثيقة إعلان النوايا بمثابة اتفاق ملزم للطرفين في حدود البنود التي اتفقوا عليها. وعلى اثر ذلك لم تأخذ المحكمة بادعاء المشتري الذي انكر فيه وجود أي اتفاق مع البائع (1017, "CLOUT Case 2011")

وعليه يمكن الاستنتاج من هذه السابقة القضائية بأن المحكمة وجدت أن مسألة تحديد وجود اتفاق بين الطرفين من عدمه تقع ضمن المسائل التي تحكمها الاتفاقية وهي "تكوين العقد"، الا أن ظروف القضية لا يمكن تكييفها مع نصوص الاتفاقية الصريحة المنظمة لمسألة تكوين العقد بسبب عدم امكانية تحديد الإيجاب والقبول بشكل واضح ودقيق. وعليه لجأت المحكمة للمبادئ العامة للاتفاقية لحسم المسألة.

ثانياً: مبدأ المجابهة بالدليل.

من المهم تحديد أي من الأطراف يتحمل عبء الإثبات في النزاع (Janssen, Meyer, 2009). إذ إن اتفاقية فيينا تحكم مسألة عبء الإثبات إلا أنها لم تحسمها بشكل صريح. لذلك فإنها تشكل فجوة داخلية في الاتفاقية يستلزم سدها وفقاً للمبادئ العامة التي تستند إليها الاتفاقية (UNCITRAL Digest, 2016)

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية فيينا تناولت مسألة عبء الإثبات بشكل صريح في مادة واحدة فقط وهي في الفقرة (1) من المادة (79) من اتفاقية فيينا التي تنص على أنه: (لا يسأل أحد الطرفين عن عدم تنفيذ أي من التزاماته إذا أثبت أن عدم التنفيذ كان بسبب عائق يعود إلى ظروف خارجة عن إرادته وأنه لم يكن من المتوقع بصورة معقولة أن يأخذ العائق في الاعتبار وقت انعقاد العقد أو أن يكون بإمكانه تجنبه أو تجنب عواقبه أو التغلب عليه أو على عواقبه). إذ تلقي هذه المادة عبء الإثبات على الطرف الذي لم ينفذ التزامه، ويستمد من هذه المادة وجود مبدأ عام يهدف لحل مسألة عبء الإثبات وذلك بأن الطرف الذي يعترض أو يحتج بقانون أو يرفض أمر معين يتحمل عبء الإثبات (UNCITRAL Digest, 2016)

يمكن الإشارة إلى قضية إيطالية، إذ رفع المشتري دعوى على البائع ادعى فيها أن البضاعة غير مطابقة أمام محكمة فيجيانو الإيطالية. ولكنه لم يوضح طبيعة العيب الذي يشوب البضاعة. إذ إنه قام فقط بإبلاغ البائع بأن هناك عيوب تشوب البضاعة. وعلى إثر ذلك بحثت المحكمة مسألة عبء إثبات عدم مطابقة البضاعة. ورأت أن هذه المسألة يجب البت فيها من خلال اللجوء للمبادئ العامة التي تستند عليها اتفاقية فيينا وفقاً للفقرة (2) من المادة (7) من اتفاقية فيينا. بعد النظر في نص المادة (79) من اتفاقية فيينا، وجدت المحكمة أن من المبادئ العامة التي تستند عليها الاتفاقية هي أن المدعي يجب أن يقدم دليلاً يؤيد دعواه. وعليه قررت المحكمة أن المشتري يتحمل عبء إثبات عدم مطابقة البضاعة ("CLOUT Case 378", 2000)

المطلب الثاني:

سد النقص بالطرق الخارجية في اتفاقية فيينا

عند وجود فجوة خارجية فإنه يجب سدها من خلال اللجوء إلى القانون المحلي الواجب التطبيق وفقاً لأحكام القانون الدولي الخاص المتعلق بتنزع القوانين، وذلك وفقاً للفقرة (2) من المادة (7) من اتفاقية فيينا (Ferrari, 1994). ومن الواضح أن اتفاقية فيينا لم تنظم مسألة تحديد القانون المحلي الواجب التطبيق في أحكامها، إذ انطأت الأمر للقانون الدولي الخاص (تنزع القوانين) (Schlechtriem and Schwenzer, 2016).

أدى الاختلاف في الآراء بين الدول عند صياغة اتفاقية فيينا إلى تخلف عدد من الفجوات الخارجية، منها أن واضعو اتفاقية فيينا لم يتمكنوا من تنظيم مسألة تحديد قيمة الفائدة وكذلك مسألة فترة التقادم لخرق العقد (Schwenzer, Hachem, 2012).

يمكن الإشارة إلى قضية بولندية لجأت فيها المحكمة العليا إلى القانون المحلي لحل مسألة تحديد معدل الفائدة، إذ أبرم البائع البولندي مع المشتري الألماني عقداً لبيع كمية من وقود فحم الكوك. بعد إبرام العقد ارتفعت أسعار وقود فحم الكوك في الأسواق العالمية. وعلى إثر ذلك امتنع البائع عن إرسال باقي كمية وقود الكوك بالسعر المتفق عليه في العقد. محتجاً بالتغير الحاصل في السوق. ونتيجة لذلك فسخ المشتري العقد، ورفع دعوى تعويض عن الأضرار الناجمة عن مخالفة العقد ومعظمها يتألف من رد قيمة وقود فحم الكوك غير المسلم اعتباراً من تاريخ اشعار الفسخ.

رأت المحكمة العليا في بولندا أن المشتري يحق له تقاضي فائدة على المبالغ المتأخرة بما فيها التعويضات عن الأضرار وفقاً للمادة (78) من اتفاقية فيينا التي تنص على أنه: (إذا لم يدفع أحد الطرفين الثمن أو أي مبلغ آخر متأخر عليه، يحق للطرف الآخر تقاضي فوائد عليه...). رأت المحكمة مع أن هذه المادة تفرض التزاماً بسداد الفائدة، فإن الاتفاقية لا تحدد نسبة الفائدة. وخلصت المحكمة إلى أنه وفقاً للفقرة (2) من المادة (7) من اتفاقية فيينا فإنه يجب حسم مسألة تحديد نسبة الفائدة وفقاً للقانون الواجب تطبيقه بحكم قواعد القانون الدولي الخاص السارية للمحكمة.

وعليه لجأت المحكمة إلى القانون البولندي القديم بشأن القانون الدولي الخاص (1965)، ومن خلاله حدّد القانون الواجب التطبيق على العقد، وأدى إلى تطبيق القانون المدني البولندي، بعده قانوناً محل عمل البائع. وحددت المحكمة بموجبه معدل الفائدة (CLOUT Case 1306, 2008)

من الواضح أنّ المحكمة وجدت أنّ مسألة تحديد سعر الفائدة يقع خارج نطاق اتفاقية فيينا. أي أنّها تشكل فجوة خارجية. واستناداً إلى الفقرة (2) من المادة (7) من اتفاقية فيينا لجأت المحكمة العليا إلى القانون المحلي لسد الفجوة. بعد أن وجدت استحقاق المشتري للفائدة وفقاً للمادة (78) من اتفاقية فيينا. وهكذا فإنّه عندما تكون هناك مسألة خارج نطاق الاتفاقية فإنّه يجب اللجوء إلى القانون المحلي.

ومن جهة أخرى فإنّ من الحالات التي تستوجب اللجوء إلى القانون المحلي أيضاً هي إذا كان أحد الأطراف من الدول المتعاقدة التي أبدت تحفظها بأنّها لا تلتزم بالجزء الثاني أو الثالث من الاتفاقية وفقاً للفقرة (1) من المادة (92) من اتفاقية فيينا التي تنصّ على أنّه: (للدولة المتعاقدة ان تعلن، وقت التوقيع أو التصديق أو القبول أو الاقرار أو الانضمام، انها لن تلتزم بالجزء الثاني من هذه الاتفاقية أو انها لن تلتزم بالجزء الثالث من هذه الاتفاقية)، فإنّه لا يمكن اللجوء للمبادئ العامة المستمدة من الجزء الذي أبدت الدولة المتعاقدة التحفظ عنه (Schlechtriem and Butler, 2009). ومن ثم فإنّ الاقتصار على الالتزام بأحد الجزأين سيؤدي إلى حدوث نقص في الأحكام التي تنظم جوانب عقد البيع الدولي، ومن ثم يكون سد النقص باللجوء إلى القانون المحلي الذي تحدده قواعد القانون الدولي الخاص (محمد، 2008).

النتائج والتوصيات

النتائج:

- إنّ مراعاة الصفة الدولية لاتفاقية فيينا من شأنه أن يحقق التطبيق الموحد لنصوصها.
- إنّ رفع التعارض وإزالة الغموض من بين نصوص الاتفاقية من شأنه أن يحقّق التوحيد في تطبيق نصوص الاتفاقية.
- إنّ سدّ النقص بالطرق الداخلية في اتفاقية فيينا يكون وفقاً للمبادئ العامة التي تستند عليها الاتفاقية.
- إنّ سدّ النقص بالطرق الخارجية في اتفاقية فيينا يكون وفقاً للقانون الواجب التطبيق وفقاً للقانون الدولي الخاص (تتازع القوانين).

التوصيات:

- العمل على القيام بمؤتمرات دولية للقضاة والمحكمين من أجل توحيد الرؤى فيما يتعلّق بتطبيق نصوص اتفاقية فيينا.
- العمل على زيادة المعرفة بالاتفاقية من خلال الندوات من قبل الجهات القضائية المختصة لزيادة المعرفة.
- تبني التوجّهات الغالبة للقيام لضمان التطبيق الموحد لنصوص اتفاقية فيينا.
- العمل على صياغة وثيقة تبين المبادئ العامة التي تستند عليها الاتفاقية بشكل نهائي.

المصادر والمراجع

- عطية، وليد. (2015). حل مشكلة التداخل (الطبعة الأولى). منشورات الحلبي الحقوقية.
- عثمان، وفاء. (2005). توازن المصالح في تكوين عقد البيع الدولي للبضائع وفقاً لاتفاقية فيينا لعام 1980. أطروحة دكتوراه جامعة القاهرة، كلية الحقوق.
- الصغير، حسام. (2001). تفسير اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع. دار النهضة العربية.
- شهاب، محمد. (2007). التزامات البائع وفقاً لاتفاقية فيينا للبيع الدولي للبضائع مقارنة مع القانونين اللبناني والفرنسي. المنشورات الحقوقية، بيروت.
- محاسنة، نسرين. (2011). التزام البائع بالتسليم والمطابقة (الطبعة الأولى). دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- منصور، محمد. (2010). المدخل إلى القانون القاعدة القانونية (الطبعة الأولى). منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان.
- شفيق، محسن. (1980). اتفاقية الأمم المتحدة بشأن البيع الدولي للبضائع (دراسة في قانون التجارة الدولي). دار النهضة العربية.
- البكري، عبد الباقي & بشير، زهير. (2019). المدخل لدراسة القانون. العاتك لصناعة الكتاب، بيروت.
- محمد، خليل. (2008). القانون الواجب التطبيق على عقد البيع الدولي للبضائع وفقاً لاتفاقية فيينا لعام 1980. مجلة الرافدين للحقوق، جامعة الموصل.
- Author, A. A., & Author, B. B. (Copyright Year). Title of the book (7th ed.). Publisher. DOI or URL
- Schlechtriem, P. & Butler, P. (2009). UN Law On International Sales The UN Convention On The International Sale Of Goods. Springer.
- Komarov, A. (2005). Internationality, Uniformity And Observance Of Good Faith As Criteria In Interpretation Of Cisc: Some Remarks On Article 7(1). Journal Of Law And Commerce. 25(75), 75-85.
- Felemegas, J. (2007). An International Approach to the interpretation of United Nations convention on contracts for the international sale of goods (1980) as uniform sales law. Cambridge University Press.
- Sollund, M. (2007). The U.N. Convention On Contracts For The International Sale Of Goods, Article 7(1) The Interpretation Of The Convention And The Norwegian Approach. Nordic Journal Of Commercial Law. (1), 1-40. <https://doi.org/10.5278/ojs.njcl.v0i1.3033>
- Medical Marketing International, Inc. v. Internazionale Medico Scientifica, S.r.l, 99-0380 U.S. District Court (1999). https://www.uncitral.org/clout/clout/data/usa/clout_case_418_leg-1642.html (CLOUT Case No. 418)
- Tribunale Di Pavia (1999). https://www.uncitral.org/clout/clout/data/ita/clout_case_380_leg-1604.html?lng=ar
- 11 95 123/357 Obergericht des Kantons Luzern (1997). https://www.uncitral.org/clout/clout/data/che/clout_case_192_leg-1081.html (CLOUT Case No)
- Garro, A.M. (1989). Reconciliation Of Legal Traditions In The U.N. Convention On Contracts For The International Sale Of Goods. American Bar Association. 23(2), 443-483. <https://www.jstor.org/stable/40706270>
- Maggi, M. (2004). Review Of The Convention On Contracts For The International Sale Of Goods (CISG). Kluwer Law International
- Mistelis, L. (2005). The Unknown Factor, Article 55 CISG. Journal Of Law And Commerce. 25(285), 285-297.
- 10 O 72/00 Landgericht Darmstadt (2000). https://www.uncitral.org/clout/clout/data/deu/clout_case_343_leg-1567.html (CLOUT Case No. 343)
- Jiang, Z. In Favor Of Appropriate Interpretation For The CISG, Legal Uniformity.

- Gillette, C.P. & Scott, R.E. (2005). The Political Economy Of International Sales Law. International Review Of Law And Economic. https://scholarship.law.columbia.edu/faculty_scholarship/1362
- Honnold, J.O. & Flechtner, H.M. (2009). Uniform Law For International Sales Under The 1980 United Nations Convention 4th Revised Edition. Kluwer Law International.
- Schlechtriem & Schwenzer. (2016). Commentary on the UN Convention on the International Sale of Goods (4th ed.). Oxford University Press.
- Schwenzer, I. & Atamer, Y. & Butler, P. (2014). Current Issues In The CISG And Arbitration, International Commerce And Arbitration. International Commerce And Arbitration. 15.
- Buga, I. (2009). Taking The International Approach To The CISG: The Gap- Filling Role Of The UNIDROIT Principles And The Principles Of European Contract Law, Taking The International Approach To The CISG. Utrecht University.
- Ferrari, F. & Flechtner, H. & Brand, R.A. (2004). The Draft UNCITRAL Digest and Beyond: Cases, analysis and unresolved issues in the U.N. Sales Convention. Sellier European Law.
- 3 Nd 509/02 Federal Supreme Court Of Austria (2002).
- GÜL, I. (2016). Freedom Of Contract, Party Autonomy And Its Limit Under Cisg. Gül / Hacettepe HFD. 6(1), 77-102
- Sica, L.C. (2006). apfilling In The CISG:May The UNIDROIT Principles Supplement The Gaps In The Convention?. Nordic Journal Of Commercial Law. (1), 1-28. <https://doi.org/10.5278/ojs.njcl.v0i1.3044>
- N.V. A.R. v. N.V. I., 2001/AR/0180 Hof van Beroep, Gent (2002).https://www.uncitral.org/clout/clout/data/bel/clout_case_1017_leg-2462.html (CLOUT Case 1017)
- Janssen, A. & Meyer, O. (2009). CISG Methodology. Sellier (2016). UNCITRAL Digest of Case Law on the United Nations Convention on Contracts for the International Sale of Goods. United Nations Commission On International Trade Law.
- Rheinland Versicherungen v. S.r.l. Atlarex and Allianz Subalpina s.p.a., Tribunale di Vigevano (2000). https://www.uncitral.org/clout/clout/data/ita/clout_case_378_leg-1602.html (CLOUT Case 378)
- Ferrari, F. (1994). Uniform Interpretation Of The 1980 Uniform Sales Law. Georgia Journal Of International And Comparative Law. 24(2), 184-226. <https://digitalcommons.law.uga.edu/gjcl/vol24/iss2/2>
- Schwenzer, I. & Hachem, P. & Kee, C. (2012) Global Sales And Contract Law. Oxford University Press.
- T.K.M.E. GmbH (German buyer) v. P.K. S.A. (Polish seller), V CSK 63/08 Supreme Court (2008). https://www.uncitral.org/clout/clout/data/pol/clout_case_1306_leg-3072.html (CLOUT Case 1306)